

Distr.
GENERALE/CN.9/1999/2
7 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHالمجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة السكان والتنمية

الدورة الثانية والثلاثون

٢٢-٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير موجز عن رصد السكان في العالم، ١٩٩٩:

نمو وهيكل وتوزيع السكان

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لاختصاصات لجنة السكان والتنمية وبرنامج عملها الشامل لعدة سنوات، ذي المنحى المواضيعي المحدد الأولويات، الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٥/١٩٩٥.

ويقدم التقرير موجزا بأخر المعلومات عن نمو وهيكل توزيع السكان، ويغطي مواضيع من قبيل نمو السكان وعناصره؛ والهياكل العمرية المتغيرة للسكان؛ والتوزيع السكاني، والتحضر والهجرة الداخلية؛ والنمو السكاني، والفقير، وتأمين الغذاء، والبيئة. ويستعرض التقرير أيضا السياسات السكانية التي اتبعتها الحكومات استجابة لشواغلها فيما يتعلق بالجوانب الوطنية للسكان والتنمية. ولا يغطي التقرير الاتجاهات الماضية والحالية فحسب ولكن يقدم أيضا إسقاطات حتى عام ٢١٥٠. وترد النسخة الأولية غير المحررة من التقرير الكامل كورقة عمل في الوثيقة ESA/WP/147.

وقد أعدت هذا التقرير شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ ويستند مرفق هذا التقرير إلى إسهامات قدمتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة.

.E/CN.9/1999/1

*

130199 120199 98-38693



المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣ - ١	مقدمة
٣	٢٣ - ٤	أولا - النمو السكاني وعناصره
١٤	٣٤ - ٢٤	ثانيا - تغير هياكل أعمار السكان
١٧	٤٥ - ٣٥	ثالثا - التوزيع السكاني والتحضر، والهجرة الداخلية
٢٢	٥٧ - ٤٦	رابعا - النمو السكاني، والفقير، وتوفير الغذاء، والبيئة
٢٦		المرفق - جمع البيانات وتوافرها ونوعيتها
		<u>الجدول</u>
		١ - البلدان التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ و عام ١٩٩٨
٥		و عام ٢٠٥٠
		٢ - توزيع البلدان وفقا لمستوى ومجموع معدلات الخصوبة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥
٨		والفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ حسب المنطقة الرئيسية
١٢		٣ - آراء الحكومات في معدل النمو السكاني، ١٩٧٤-١٩٩٨
٢١		٤ - آراء الحكومات في التوزيع المكاني، ١٩٩٨
		<u>الأشكال</u>
		الأول - عدد سكان العالم: التقديرات السابقة ومتغيرات الخصوبة المتوسطة والعالية
٤		والمنخفضة ١٩٥٠-٢٠٥٠
٩		الثاني - العمر المتوقع عند الميلاد، ١٩٩٥-٢٠٠٠
		الثالث - النسبة المئوية لسكان العالم دون سن ١٥، وفي سن ٦٠ فما فوقها، وفي سن
١٥		٨٠ فما فوقها، ١٩٧٠-٢٠٥٠، متغير الخصوبة متوسط
		الرابع - النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الحضرية، في الأعوام ١٩٧٠،
١٨		و ١٩٩٨، و ٢٠٣٠

مقدمة

١ - كان النصف الثاني من القرن العشرين فريداً من الناحية الديمغرافية. وينطبق هذا القول بوجه خاص على ربع القرن الممتد منذ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان لعام ١٩٧٤ المعقود في بوخارست. فقد زاد عدد سكان العالم من ٤ بلايين نسمة إلى ما يقرب من ٦ بلايين نسمة في الوقت الحاضر. وفي الوقت ذاته، انخفض معدل النمو السكاني من حوالي ٧ في المائة في السنة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى ١,٣ في المائة في الوقت الحاضر، وانخفض متوسط عدد الأطفال لكل زوجين من ٤,٥ إلى ٢,٧. وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٥٦ سنة إلى ٦٥ سنة. وزادت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية من ٣٦ إلى ٤٧ في المائة، وتضاعف عدد المدن الضخمة التي يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة أو أكثر من ٥ مدن إلى ١٨ مدينة. وارتفع عدد الأشخاص الذين انتقلوا إلى بلدان أخرى إلى ما يزيد على ١٢٥ مليون شخص في الوقت الحاضر.

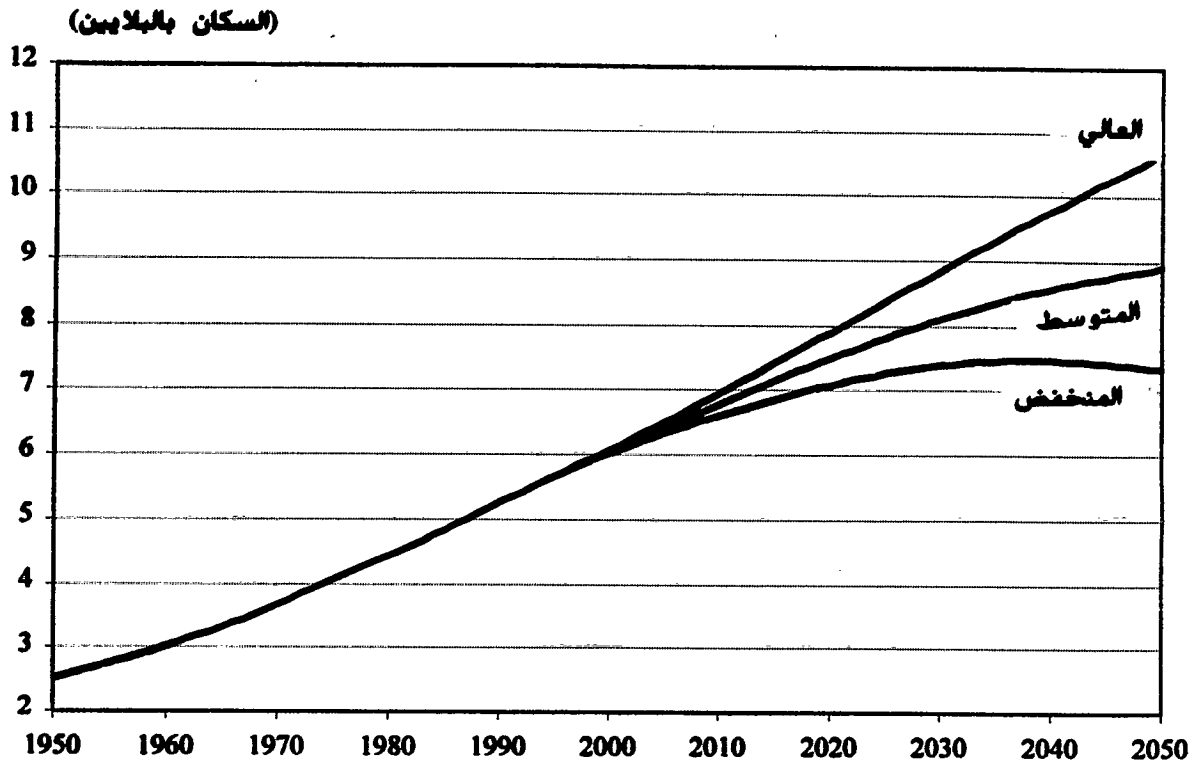
٢ - هذا الانتقال الديمغرافي (أي الانتقال من معدلات مرتفعة للولادة والوفاة إلى معدلات منخفضة) لم يستمر بصورة متسقة في جميع البلدان. ففي عام ١٩٧٤، كان هذا الانتقال قد قطع شوطاً كبيراً أو اكتمل تقريباً في العديد من البلدان، ولم يكبد يبدأ في بلدان أخرى. وعلى الرغم من أن هذا الانتقال حدث في عام ١٩٩٨ أو لا يزال يحدث في كل بلد تقريباً، فإن توقيته وسرعته يختلفان من بلد إلى آخر. وفي بعض المناطق والبلدان سجل خطوات إلى الوراء. فعلى سبيل المثال، تسبب متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيرها من الأمراض الناشئة في بعض البلدان، والاضطرابات الاقتصادية والسياسية في بلدان أخرى، في عكس اتجاه ما تحقق في الماضي من تقدم في تحسين الصحة وخفض معدلات الوفيات.

٣ - ويستعرض التقرير الموجز لعام ١٩٩٩ المتعلق بنمو وهيكل وتوزيع السكان التغيرات الديمغرافية في عدد السكان وفي النمو السكاني في العالم وفي مناطقه الحضرية والريفية، وما حدث من تغيرات في معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة التي تكمن وراء تلك التغيرات، والسياسات السكانية التي اتخذتها الحكومات لمواجهة ما يشغلها من الجوانب الوطنية للسكان والتنمية. وينتهي التقرير باستعراض لما وصلت إليه الحالة فيما يتعلق بمعرفة العلاقات المتبادلة بين السكان والفقر والغذاء والبيئة.

أولاً - النمو السكاني وعناصره

٤ - بلغ عدد سكان العالم في عام ١٩٩٨ ما مقداره ٥,٩ بلايين نسمة، وينمو بمعدل ١,٣ في المائة سنوياً (الشكل الأول). ففي كل عام، يزيد عدد سكان العالم بمقدار ٧٨ مليون نسمة تقريباً. ويحدث ٩٦ في المائة من مجموع الزيادة السكانية السنوية في المناطق الأقل نمواً. ووفقاً للتقديرات والإسقاطات السكانية الرسمية للأمم المتحدة، سيتراوح عدد سكان العالم في عام ٢٠٥٠ ما بين ٧,٣ بلايين و ١٠,٧ بلايين نسمة. ووفقاً للإسقاط القائم على متغير الخصوبة المتوسطة وهو الإسقاط الذي غالباً ما يعد الأرجح، فإن عدد سكان العالم في عام ٢٠٥٠ سيبلغ ٨,٩ بلايين نسمة.

الشكل ١ - عدد سكان العالم: التقديرات السابقة ومتغيرات الخصوبة
المتوسطة والعالية والمنخفضة، ١٩٥٠-٢٠٥٠



المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، توقعات مستقبل سكان العالم: تنقيح عام ١٩٩٨ (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريباً).

٥ - ونتيجة للاختلافات البيئة في أنماط النمو، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الأكثر تقدماً، ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض بصورة هامة. فني حين كان ما يقرب من ربع سكان العالم في عام ١٩٧٠ يعيشون في المناطق الأكثر تقدماً، فإن شخصاً من كل خمسة أشخاص يعيشون فيها في عام ١٩٩٨. ووفقاً لإسقاط الأمم المتحدة القائم على متغير الخصوبة المتوسطة، لن يقيم في المناطق الأكثر تقدماً في عام ٢٠٥٠ سوى ١٣ في المائة من سكان العالم.

٦ - وتباين المعدلات السنوية للنمو السكاني كثيراً فيما بين البلدان، من نمو سلبي في بعض بلدان أوروبا الشرقية إلى معدلات نمو مرتفعة جداً في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية، وبوجه عام، هناك ٧٤ بلداً تضم ١,٧ في المائة من سكان العالم يبلغ فيها متوسط معدلات النمو السكاني السنوي ٢,٠ في المائة

أو أكثر. وفي الناحية الأخرى من الموشور، هناك ٢٤ بلداً، تبلغ نسبة سكانها إلى سكان العالم ٦,١ في المائة، وتماضي من انخفاض عدد سكانها. ويعيش ثلثا سكان العالم في ٨٨ بلداً تتراوح معدلات نمو سكانها بين ٠,٥ و ٢ في المائة في السنة.

٧ - وقد زاد عدد البلدان التي يبلغ حجم سكانها ١٠٠ مليون نسمة أو أكثر زيادة سريعة (انظر الجدول أ). ففي عام ١٩٥٠ كان عدد هذه البلدان ٤ فقط. وفي عام ١٩٩٨، بلغ هذا العدد ١٠ بلدان. ويتوقع أن يصل هذا العدد بحلول عام ٢٠٥٠، إلى ١٨ بلداً. وفي عام ١٩٩٨، كانت الصين أكبر بلدان العالم سكانياً، حيث بلغ عدد سكانها ١,٢٦ بليون نسمة، تليها الهند التي يبلغ عدد سكانها ٩٨٢ مليون نسمة. أما البلدان التي تأتي في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة فهي الولايات المتحدة (٢٧٤ مليون نسمة)، وإندونيسيا (٢٠٦ ملايين نسمة) والبرازيل (١٦٦ مليون نسمة). ووفقاً لإستقاط الأمم المتحدة القائم على متغير الخصوبة المتوسطة، ستصبح الهند أكبر بلدان العالم سكانياً في عام ٢٠٥٠ حيث سيبلغ عدد سكانها (١,٥٣ بليون نسمة، تليها الصين (١,٤٨ بليون نسمة)، والولايات المتحدة (٢٤٩ مليون نسمة)، وباكستان (٢٤٥ مليون نسمة) وإندونيسيا (٢١٢ مليون نسمة).

الجدول ١ - البلدان التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ مليون نسمة
في عام ١٩٥٠ وعام ١٩٩٨ وعام ٢٠٥٠

الترتيب	البلد	عدد السكان (بالملايين)
١٩٥٠		
١	الصين	٥٥٥
٢	الهند	٢٥٨
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٨
٤	الاتحاد الروسي	١٠٢
١٩٩٨		
١	الصين	١ ٢٥٦
٢	الهند	٩٨٢
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧٤
٤	إندونيسيا	٢٠٦
٥	البرازيل	١٦٦
٦	باكستان	١٤٨
٧	الاتحاد الروسي	١٤٧

الترتيب	البلد	عدد السكان (بالملايين)
٨	اليابان	١٢٨
٩	بنغلاديش	١٢٥
١٠	نيجيريا	١٠٦
- ٢٠٥٠ -		
١	الهند	١ ٥٢٩
٢	الصين	١ ٤٧٨
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤٩
٤	باكستان	٢٤٥
٥	إندونيسيا	٢١٢
٦	نيجيريا	٢٤٤
٧	البرازيل	٢٤٤
٨	بنغلاديش	٢١٢
٩	إثيوبيا	١٦٩
١٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٦٠
١١	المكسيك	١٤٧
١٢	الغلبين	١٣١
١٣	فييت نام	١٢٧
١٤	الاتحاد الروسي	١٢١
١٥	إيران (جمهورية - الإسلامية)	١١٥
١٦	مصر	١١٥
١٧	اليابان	١٠٥
١٨	تركيا	١٠١

المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، توقعات مستقبل السكان في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨ (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريباً).

٨ - وانخفض معدل الخصوبة الإجمالي في العالم منذ الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ بنسبة ٣٩ في المائة، أي من ٤,٥ ولادة لكل امرأة إلى المستوى الحالي البالغ ٧,٧ ولادة لكل امرأة. وفي المناطق الأقل نمواً، انخفض عدد الأطفال لكل امرأة بما يزيد على طفلين عما كانت عليه الحال منذ ثلاثة عقود. فقد انخفض متوسط عدد الولادات لكل امرأة في المناطق الأقل نمواً بنسبة ٤٥ في المائة، أي من ٥,٤ في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى ٣,٠ في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. أما في المناطق الأكثر تقدماً، فقد انخفضت معدلات الخصوبة من ٢,١ ولادة لكل امرأة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى درجة منخفضة جداً قدرها ١,٦ ولادة بالنسبة للفترة الحالية، ١٩٩٥-٢٠٠٠. على الرغم من أن معدلات الخصوبة انخفضت إلى مستويات معتدلة نسبياً في كثير من البلدان النامية، وإلى مستويات تقل عن مستوى الاستعاضة في بعض البلدان، فإن عدد المواليد الأحياء كبير ويتعاظم سنوياً، ويرجع ذلك إلى الزيادة المستمرة في عدد النساء اللاتي في عمر الإنجاب؛ وتلك تركبة خلقتها ارتفاع معدلات الخصوبة في الماضي. وفي المناطق الأقل نمواً، بلغ متوسط عدد الولادات في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ ما مقداره ١٠٤ ملايين نسمة سنوياً؛ وقد ارتفع هذا العدد إلى ١١٧ مليون ولادة في السنة في الوقت الحاضر.

٩ - ولا تزال أوجه الاختلاف في معدلات الخصوبة فيما بين المناطق الرئيسية في العالم قائمة. ويتراوح مجموع معدلات الخصوبة بين ١,٤ و ١,٩ ولادة لكل امرأة في أوروبا وأمريكا الشمالية على التوالي، و ٥,١ ولادة في أفريقيا. وتأتي المعدلات بالنسبة لآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما بين ذلك أي بين ٢,٦ و ٢,٧ ولادة لكل امرأة على التوالي. ويبين تحليل الاتجاهات في معدلات الخصوبة بالنسبة ل ١٨٤ بلداً أن ٧٩ بلداً شهدت في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ مستويات خصوبة تتجاوز ستة أطفال لكل امرأة، في حين كانت معدلات الخصوبة في ١٦ بلداً أقل من مستوى الاستعاضة، وهو ٢,١ ولادة لكل امرأة. وبحلول الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، انخفض عدد البلدان ذات معدلات خصوبة مرتفعة إلى ٢٠ بلداً وزاد عدد البلدان ذات معدلات خصوبة أقل من معدلات الاستعاضة إلى ٥٨ بلداً، ويدل ذلك على الانتقال نحو معدلات خصوبة منخفضة في جميع أنحاء العالم (انظر الجدول ٧). وتكظر البيانات، في حقيقة الأمر، أن ٦٠ بلداً بدأت تشهد هذا الانتقال في معدلات الخصوبة فيها منذ الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠. ويقع نصف عدد هذه البلدان تقريباً (٢٨ بلداً) في أفريقيا، و ١٩ بلداً في آسيا، وتسعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد استمرت معدلات الخصوبة في الانخفاض حتى في البلدان التي شهدت معدلات خصوبة منخفضة قبل ٣٠ سنة. ويبلغ معدل الخصوبة الحالي في ٢٧ بلداً في أوروبا وأمريكا الشمالية ١,٥ ولادة لكل امرأة أو أقل. ويبلغ متوسط معدلات الخصوبة في بلغاريا وإيطاليا والجمهورية التشيكية ورومانيا وإسبانيا ١,٢ ولادة فقط لكل امرأة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، في حين يبلغ متوسط مجموع معدلات الخصوبة في الاتحاد الروسي وألمانيا واستونيا واليونان وسلوفينيا ولاتفيا ١,٣ ولادة لكل امرأة. على الرغم من ذلك، فإن معدلات الخصوبة تظل عالية في عدد كبير من البلدان. فلا تزال معدلات الخصوبة مثلاً، أعلى من ٦,٥ ولادة لكل امرأة في ١٠ بلدان، هي: أفغانستان وأنغولا وأوغندا وبوركينا فاسو والصومال وقطاع غزة وملاوي ومالي والنيجر واليمن.

الجدول ٧ - توزيع البلدان وفقا لمستوى مجموع معدلات الخصوبة
في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٥ والفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ حسب
المنطقة الرئيسية

المجموع	أوروبا وأمريكا الشمالية	أوقيانوسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	آسيا	أفريقيا	مجموع معدلات الخصوبة
			١٩٧٥-١٩٧٥			
٧٩	صفر	٤	٩	٢٢	٤٤	٦,٠ أو أكثر
٢٥	صفر	١	٦	١٢	٥	٥,٩-٥,٠
١٩	١	٢	٧	٦	٢	٤,٩-٤,٠
١٥	٢	صفر	٧	٤	٢	٣,٩-٣,٠
٢٠	٢١	٢	٢	٥	صفر	٢,٩-٢,١
١٦	١٦	صفر	صفر	صفر	صفر	أقل من ٢,١
١٨٤	٤٠	١٠	٢١	٥٠	٥٢	
			٢٠٠٠-١٩٩٥			
٢٠	صفر	صفر	صفر	٢	١٧	٦,٠ أو أكثر
٢٤	صفر	صفر	صفر	٧	١٧	٥,٩-٥,٠
٢٥	صفر	٤	٦	٦	٩	٤,٩-٤,٠
٢٧	صفر	١	٥	٩	٧	٣,٩-٣,٠
٢٥	٢	٢	١٥	١٢	٢	٢,٩-٢,١
٥٨	٢٨	٢	٥	١٢	١	أقل من ٢,١
١٨٤	٤٠	١٠	٢١	٥٠	٥٢	

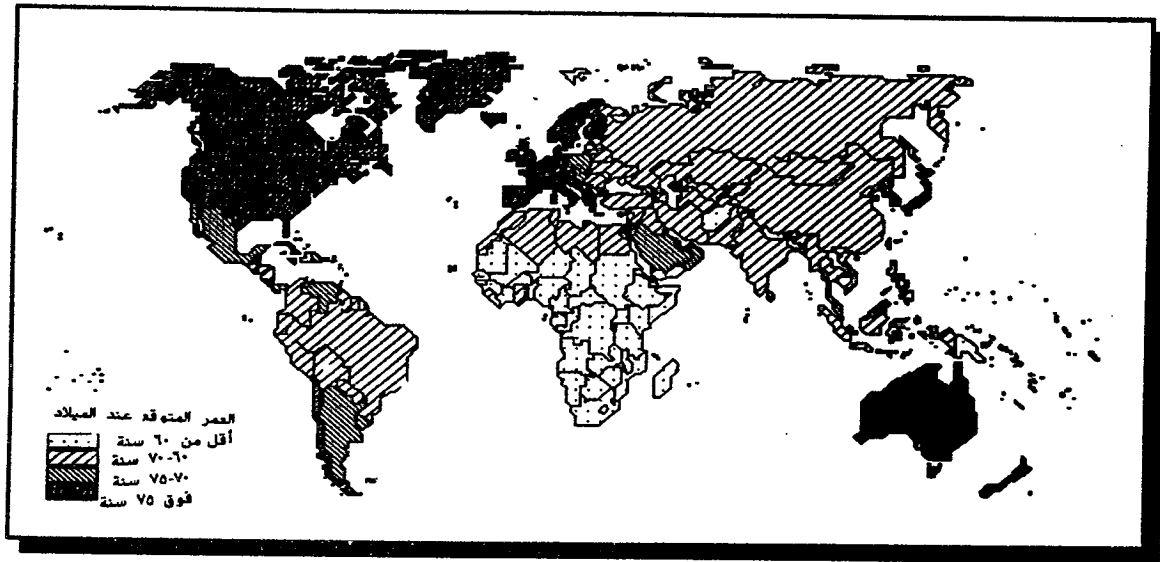
المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، توقعات مستقبل السكان في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨ (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريبا).

١٠ - على الرغم من وجود اتفاق واسع النطاق بشأن الظروف التي تشجع حدوث الانتقال في معدلات الخصوبة، لا يوجد توافق في الآراء فيما يتعلق بلزوم وجود ظروف خاصة حتى يبدأ الانتقال فني البلدان التي بدأت معدلات الخصوبة تنخفض فيها، شكلت الزيادة الملحوظة في انتشار وسائل منع الحمل عاملا مهما في هذا الانخفاض. ومن العوامل الأخرى المتصلة بانخفاض معدلات الخصوبة حدوث انخفاض في معدلات وفيات الأطفال وزيادة مستويات التعليم بين النساء، وزيادة التحضر، وارتفاع السن عند الزواج. بيد أن كلا من هذه العوامل الرئيسية لا يقود دائما لوحده إلى انخفاض معدلات الخصوبة، كما أنه لا توجد صلة دائمة بين هذه العوامل مجتمعة والتغيرات في معدلات الخصوبة. فني البلدان التي تمر بفترة ما بعد

الانتقال، حيث تنخفض معدلات الخصوبة بصورة متزايدة، يبدو أن التحسن في مركز المرأة هو أحد العوامل الحاسمة الهامة في استمرار انخفاض معدلات الخصوبة.

١١ - أما على الصعيد العالمي، فإن التقدم المستمر في خفض معدلات الوفيات يظهر في الزيادة التي حدثت في مستوى متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٥٨ سنة قبل مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان لعام ١٩٩٤ المعقود في بوخارست إلى ٦٥ سنة في الوقت الحاضر (انظر الشكل الثاني). وبصورة متزامنة، انخفضت معدلات وفيات الأطفال من ٩٣ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية إلى ٥٧ وفاة في الوقت الحاضر. وينص برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على ضرورة أن يتجاوز متوسط العمر المتوقع عند الولادة عالمياً ٧٠ سنة (٥٦ سنة في البلدان التي تشهد أعلى معدلات للوفيات) بحلول عام ٢٠٠٥. فإذا صحت الافتراضات المتعلقة بمعدلات الوفيات لتنقيح عام ١٩٩٨ للتقديرات والإسقاطات السكانية للأمم المتحدة، فإن متوسط العمر المتوقع في ٧٢ بلداً سيظل في عام ٢٠٠٥ أقل من الهدف الذي يصبو إليه برنامج العمل. ولن يكون متوسط العمر المتوقع قد بلغ ٦٥ سنة في ٥٤ بلداً يبلغ عدد سكانها مجتمعة ٨٧٠ مليون نسمة.

الشكل الثاني - العمر المتوقع عند الميلاد، ١٩٩٥-٢٠٠٠
(كلا الجنسين)



المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة.
التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨ (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريباً).
ملاحظة: لم تعط تقديرات بالنسبة للبلدان أو المناطق التي يقل عدد سكانها عن ١٥٠ ٠٠٠ نسمة.

١٢ - وتشمل أسباب الاتجاهات الأخيرة للوفيات على الصعيد الوطني مجموعة كبيرة من العوامل. وكانت التدخلات الطبية والصحية لمكافحة الأمراض المعدية أو الطفيلية أو الوقاية منها مسؤولة بدرجة كبيرة عما شهده الكثير من البلدان النامية منذ الستينات من - لات التناقص السريع في الأمراض المعدية وما يترتب على ذلك من حالات الانخفاض في الوفيات، ولا سيما بين الأطفال. بيد أن الانتصار لم يتحقق بعد في الحرب على الأمراض المعدية. فالوفيات من الأمراض المعدية والطفيلية، والتهابات الجهاز التنفسي، وسوء التغذية، ووفيات الأمهات ووفيات المواليد المبكرة تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من جميع الوفيات على الصعيد العالمي.

١٣ - وقد أظهرت السنوات الأخيرة حصادا مدمرا لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عدد من البلدان، وبخاصة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. فقد زاد الإيدز من وفيات الرضع والأطفال وخفض العمر المتوقع في كثير من البلدان الأفريقية إلى المستويات التي لوحظت في الستينات أو حتى الخمسينات. ويقل العمر المتوقع عند الميلاد في ٢٩ من البلدان الأفريقية الشديدة الإصابة بهذا المرض حاليا سبع سنوات عما كان يتوقع في حالة خلوها من الإيدز. وفي البلدان التسعة التي بلغت فيها نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين ١٠ في المائة أو أكثر يقل العمر المتوقع عشر سنوات، في المتوسط عما كان سيكون عليه في غياب هذا الفيروس. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تزداد حدة التأثير الديموغرافي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في المستقبل. فعلى سبيل المثال، ستفقد هذه البلدان التسعة بسبب الإيدز ١٦ سنة من متوسط العمر المتوقع، وذلك بحلول السنوات ٢٠١٠-٢٠١٥.

١٤ - وأشد هذه البلدان إصابة هي بوتسوانا: فمن بين كل أربعة من البالغين واحد مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد هبط العمر المتوقع عند الميلاد من ٦١ سنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٤٧ سنة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. ونتيجة لتأثير الإيدز ينتظر أن يزداد هبوط العمر المتوقع إلى ٤١ سنة بحلول الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وفي زيمبابوي، وهي البلد الثاني في معدل الإصابة، هناك واحد من كل خمسة من البالغين مصاب بالإيدز. وهبط العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٥٧ سنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، ومن المستط أن يزداد تناقصا إلى ٤٤ سنة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ و ٤١ سنة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠. وبدأ الوباء في جنوب أفريقيا في وقت متأخر عن زيمبابوي. وكان واحد من كل ثمانية من البالغين مصابا بالفيروس في عام ١٩٩٧. ونظرا للبدائية المتأخرة، فإن التأثير الديموغرافي لم يحدث بعد. فلم يكد العمر المتوقع عند الميلاد (المقدر ب ٥٩ سنة) يتأثر بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. بيد أن الإسقاطات تسدل على أن العمر المتوقع عند الميلاد سوف يهبط إلى ما دون ٤٥ سنة بحلول الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

١٥ - وأمكن خفض الوفيات الحادثة بفعل الأمراض القلبية الوعائية والأورام الخبيثة في كثير من البلدان الأكثر نموا خلال العقود الماضية بفضل دفعات التقدم في العلاج الطبي والتغيرات المفيدة في أساليب الحياة. بيد أن بعض بلدان أوروبا الشرقية تعاني ركودا في تحسن معدل الوفيات، بل وتعاني من الانخفاض

في الأعمار المتوقعة على الصعيد الوطني. وقد كانت معدلات الوفاة في هذه البلدان عالية جدا بين الذكور البالغين، وذلك بسبب الأمراض غير المعدية، والحوادث، والإصابات، والوفيات الناجمة عن العنف.

١٦ - و كان إسهام صافي الهجرة في النمو السكاني خلال القرن العشرين ذا أهمية ثانوية من الناحية الديموغرافية بالنسبة لمعظم البلدان، ولا سيما البلدان التي ترتفع فيها الزيادة السكانية الطبيعية. بيد أن انخفاض الخصوبة الملحوظ الذي مر به عدد متزايد من البلدان على مر العقود الثلاثة الماضية يعني أن الدور الذي تؤديه الهجرة الدولية في تحديد النمو السكاني آخذ في التعاضد. وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة، أسفرت مستويات الخصوبة المنخفضة التي سادت في الفترات الأخيرة عن تأثير ملموس للمستويات المعتدلة، أو حتى المنخفضة، من الهجرة الدولية على النمو السكاني. وتشير التقديرات المستمدة من تنقيح عام ١٩٩٨ لتقديرات الأمم المتحدة وإسقاطاتها السكانية إلى أن بلدان اقتصاد السوق الغربية استوعبت عددا صافيا يبلغ ٣٥ مليون مهاجر خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ وأن هذه الهجرة الصافية مثلت ٢٨ في المائة من مجموع النمو السكاني لهذه البلدان معا. وعلى النقيض من ذلك، فإن فقدان هؤلاء المهاجرين البالغ عددهم ٣٥ مليونا قد خفض النمو السكاني في بقية العالم بنسبة تقل عن ٢ في المائة.

١٧ - ومثل صافي الهجرة بالنسبة لمعظم البلدان نسبة مئوية منخفضة من الزيادة السكانية الطبيعية: ففي ٥٤ في المائة من جميع البلدان، رفعت الهجرة الصافية الزيادة الطبيعية أو خفضتها بنسبة ١٢ في المائة أو أقل. بيد أن الهجرة الصافية في ١٥ بلدا خفضت الزيادة الطبيعية بمقدار أربعة أخماس أو أكثر، وفي ٢٤ بلدا رفعت الهجرة الصافية الزيادة الطبيعية بمقدار الثلث أو أكثر. وتمثلت البلدان أو المناطق التي أسهمت فيها الهجرة الصافية في زيادة النمو السكاني بنسبة مئوية كبيرة من الزيادة الطبيعية في نوعين، هما: (أ) البلدان ذات الأعداد السكانية الصغيرة نسبيا ومعدلات الزيادة الطبيعية المتوسطة إلى المرتفعة؛ و (ب) البلدان ذات المعدلات المنخفضة جدا من الزيادة الطبيعية. وكلا النوعين أميل إلى طابع تعزيز السماح بدخول المهاجرين الأجانب منذ عام ١٩٧٠. وهما يشملان بلدان الهجرة التقليدية الرئيسية وكثيرا من بلدان الاقتصاد السوقي الأوروبية والبلدان المصدرة للنظف في غرب آسيا.

١٨ - وقد قيل إن الهجرة إلى الخارج تميل إلى الارتفاع حيث تكون معدلات النمو السكاني عالية. وتدل مقارنة الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة حسب البلدان على أن العلاقة بين الاثنتين قد لا تكون بهذه البساطة. إذ تظهر البيانات أنه بالرغم من زيادة احتمال أن تشهد البلدان فيما يبدو هجرة إلى الداخل وليس هجرة إلى الخارج عند المعدلات المنخفضة جدا من الزيادة الطبيعية (دون ٠,٥ في المائة)، توجد بلدان عديدة تشهد هجرة داخلية وهجرة خارجية صافيتين عند المعدلات العالية من الزيادة الطبيعية (فوق ٢ في المائة). ويوحى التحليل بأن معدلات النمو السكاني السريعة، بمفردها، لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الهجرة إلى الخارج.

١٩ - وما زال الارتفاع المتواصل في معدلات النمو السكاني يشكل موضوعا ذا أهمية فيما يتعلق بالسياسات بالنسبة لكثير من بلدان العالم رغم الانخفاض في عدد البلدان التي تعرب الآن عن قلقها

بالمقارنة بما كان عليه الحال وقت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. والواقع أنه، نظرا لانخفاض معدلات الخصوبة في عدد متزايد من البلدان وللنتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على شيخوخة السكان الناتجة عن ذلك، فإن المزيد من البلدان تعرب عن قلقها إزاء انخفاض معدلات النمو السكاني فيها. وانخفضت نسبة الحكومات التي تعتبر معدل النمو السكاني لديها أعلى مما ينبغي، من ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٤١ في عام ١٩٩٨. وينظر ذلك ازدياد نسبة الحكومات التي ترى أن معدل النمو فيها منخفض عما ينبغي، من ١١ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٨ (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣ - آراء الحكومات في معدل النمو السكاني، ١٩٧٤-١٩٩٨
(النسبة المئوية للبلدان)

السنة	أعلى مما ينبغي	مَرَض	أقل مما ينبغي	المجموع	مجموع عدد البلدان
١٩٧٤	٢٧,٦	٤٧,٤	٢٥,٠	١٠٠,٠	١٥٦
١٩٨٣	٣٦,٣	٤٥,٢	١٨,٥	١٠٠,٠	١٦٨
١٩٩٣	٤٣,٧	٤٥,٣	١١,٠	١٠٠,٠	١٩٠
١٩٩٨	٤١,١	٤٤,٤	١٤,٥	١٠٠,٠	١٨٠

المصدر: مصرف بيانات السياسات السكانية لدى شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٠ - ومعظم البلدان التي ترى أن معدلات النمو السكاني فيها أعلى مما ينبغي تقع في المناطق الأقل نمواً. وتشمل البلدان التي ترى أن النمو السكاني فيها مرضي معظم البلدان المتقدمة النمو، فضلاً عن أغلب بلدان أمريكا الجنوبية وعدد قليل من بلدان أفريقيا وغرب آسيا. أما البلدان التي ترى أن النمو السكاني فيها أقل مما ينبغي، فتقع بصفة رئيسية في أوروبا الشرقية وغرب آسيا، مع عدد قليل متناثر في المناطق الأخرى. وفي عام ١٩٩٨، وقع أكبر تحول في الآراء فيما يتعلق بالنمو السكاني في صفوف بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وفي أوروبا الشرقية. وكانت كثير من هذه البلدان ترى أن نموها السكاني مرضي في عام ١٩٩٣، ولكن بحلول عام ١٩٩٨ كانت قد تحولت إلى رأي يعتبر معدلات نموها السكاني أقل مما ينبغي.

٢١ - وازدادت نسبة الحكومات التي تأخذ بسياسات تهدف إلى التأثير في النمو السكاني، من ٤٥ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وبحلول عام ١٩٩٨، كانت هذه النسبة قد تقلصت إلى ٥٦ في المائة. ولدى ٧٠ حكومة (٣٩ في المائة) سياسات ترمي لخفض النمو السكاني، بينما توجد لدى ١٨ حكومة (١٠ في المائة) سياسات رامية إلى زيادة النمو السكاني. وفي البلدان النامية، زادت خلال فترة الـ ١٥ عاما الممتدة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٨، نسبة الحكومات التي تدخلت للتأثير في النمو السكاني، من ٥٨ إلى ٦٥ في المائة. وانخفضت نسبة حكومات البلدان المتقدمة النمو التي تدخلت للتأثير في النمو السكاني فيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٨ لأن عددا من البلدان التي تتبع سياسات ترمي للمحافظة على معدل النمو السكاني أو زيادته تحولت إلى سياسة مؤداها عدم التدخل.

٢٢ - وفي أفريقيا، يأخذ عدد متزايد من البلدان بسياسات سكانية ويكشف من جهوده للحد من النمو السكاني. وبالمثل يرى عدد كبير من البلدان في آسيا أن معدلات النمو السكاني فيه أعلى مما ينبغي. وعلى النقيض من ذلك، ترى جميع بلدان شرق آسيا معدلات نموها السكاني مرضية، فيما عدا الصين التي عادت، برغم ما حققته من نتائج مثيرة للإعجاب في خفض النمو السكاني، لتتنظر إلى معدل النمو السكاني فيها بوصفه أعلى مما ينبغي. وثمة بلدان في جنوب آسيا الوسطى كانت في السابق تعتبر معدل النمو السكاني فيها مرضيا ثم رأت في عام ١٩٩٨ أنه أقل مما ينبغي وغيرت سياستها المتمثلة في المحافظة على معدل النمو إلى سياسة تتمثل في زيادته. ومن بين حكومات غرب آسيا الـ ١٦ التي كانت آراؤها بشأن النمو السكاني معروفة، ترى ست حكومات أن معدل النمو فيها أقل مما ينبغي وتتبع سياسة لزيادته. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يرى عدد متزايد من البلدان (٦٢ في المائة) أن معدلات النمو السكاني فيها مرضية. وترى أغلب البلدان الصغيرة الكثيفة السكان في منطقة البحر الكاريبي، وثلاثة بلدان في أمريكا الوسطى، أن نموها السكاني أعلى مما ينبغي، بينما ترى جميع بلدان أمريكا الجنوبية تقريبا أنه مَرَض.

٢٣ - وفي أوروبا، يساور القلق عددا متزايدا من البلدان بشأن المسائل المتعلقة بتناقص الخصوبة، والتناقص السكاني، والشيخوخة. وفي عام ١٩٩٨، رأت سبع حكومات، من بين تسع حكومات في أوروبا الشرقية كانت آراؤها معروفة بشأن النمو السكاني، أن هذا النمو أقل مما ينبغي. وبدأ كثير من هذه الحكومات سياسات لتغيير الحالة الديموغرافية الراهنة ولزيادة النمو السكاني. ومن بين ٢٤ بلدا في أوروبا ردت بالفعل على استقصاء الأمم المتحدة الثامن الموجه للحكومات بشأن السكان والتنمية، أشارت تسع بلدان (٣٨ في المائة) إلى أن هدفها هو زيادة الخصوبة. وفي أوقيانوسيا، ما زال كل من استراليا ونيوزيلندا راضيا عن معدلات النمو السكاني فيه.

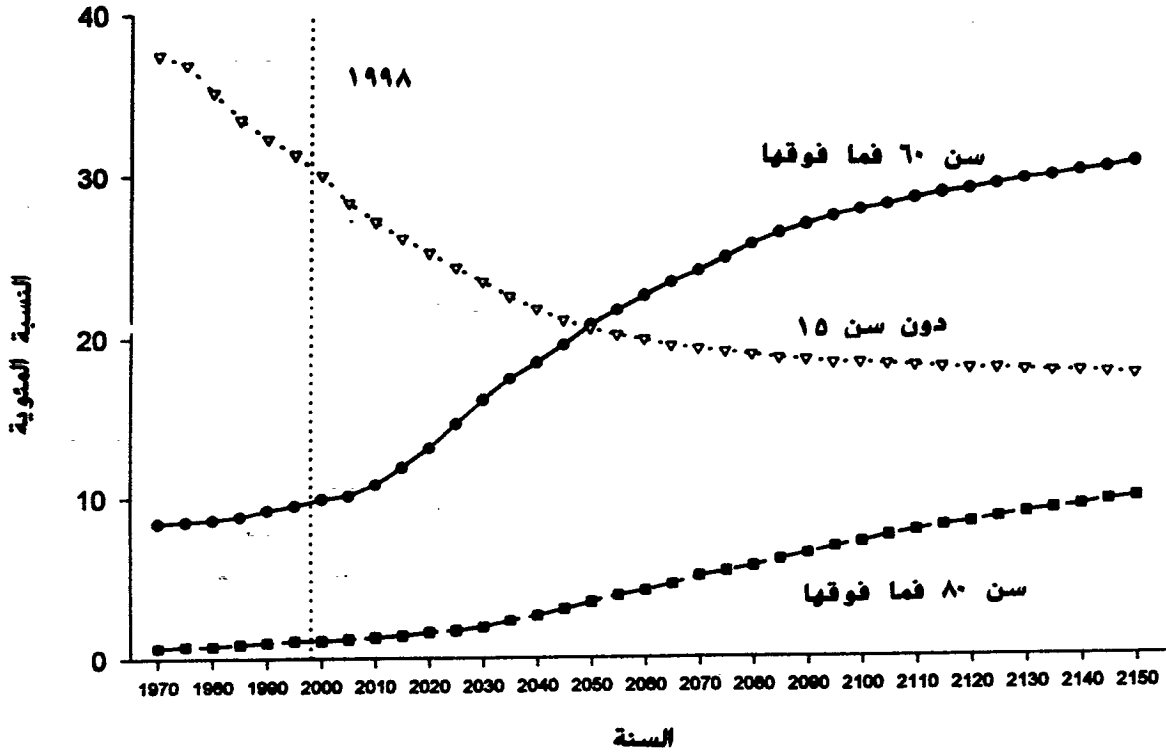
ثانيا - تغيير هياكل أعمار السكان

٢٤ - كان التطور في هيكل أعمار السكان من النتائج الحتمية المترتبة على مرحلة الانتقال الديموغرافي والتحول إلى الانخفاض في الخصوبة والوفيات. فقد حققت البلدان المتقدمة النمو هياكل أعمار أطول من أي هياكل أعمار عرفت في الماضي، بينما تمر البلدان النامية بتحويلات سريعة فيما يتعلق بحصة هذه الهياكل من الأطفال والشباب البالغين.

٢٥ - ويبلغ عدد سكان العالم من الأطفال، أي من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، ١,٨ بليون طفل في عام ١٩٩٨. وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ زاد عدد السكان من الأطفال من ١,٤ بليون إلى ١,٨ بليون. ويكون الأطفال نسبة ١٩ في المائة من سكان المناطق الأكثر تقدما في النمو و ٢٢ في المائة من سكان المناطق الأقل نموا. وتمثل الأعمار من ١٥ إلى ٢٤ سنة مرحلة انتقالية من الطفولة إلى البلوغ. ويترتب على النمو السريع في عدد الصغار نمو سريع في الطلب على التعليم الثانوي والعالي، وعلى الوظائف والإسكان. وقد بلغ عدد شباب العالم بليوناً واحداً في عام ١٩٩٨، بزيادة نسبتها ٦٠ في المائة تقريبا عن عام ١٩٧٠، وينتظر أن يبلغ عدد الشباب ١,٢ بليوناً بحلول عام ٢٠٥٠.

٢٦ - وبالرغم من أن عدد سكان العالم المسنين يقل عن عدد السكان من الأطفال بدرجة كبيرة، إلا أنه ينمو بمعدل أسرع إلى حد كبير (انظر الجدول الثالث). ففي عام ١٩٩٨، كان في العالم ٥٨٠ مليون شخص يبلغون من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر أي ما نسبته ١٠ في المائة من سكان العالم. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيتضاعف هذا الرقم ثلاث مرات ليبلغ بليونين تقريبا، وعندئذ سيكون أكبر من عدد السكان من الأطفال. ويتزايد عدد السكان المسنين في المناطق الأقل تقدما بمعدل أسرع كثيرا منه في المناطق الأكثر تقدما في النمو. وشريحة السكان المسنين الأسرع نموا هي الطاعنون في السن، أي الأشخاص الذين يبلغون من العمر ٨٠ عاماً فما فوقها. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يصبح عدد الطاعنين في السن ٥,٦ أضعاف ما هو عليه في الوقت الحاضر (٦٦ مليونا) وسيمثل نسبة ٤ في المائة من سكان العالم. ففي المناطق الأكثر نموا سيكون من بين كل ١١ شخصا شخص واحد عمره ٨٠ عاماً أو أكثر. وكانت إيطاليا في عام ١٩٩٨ تضم أكبر نسبة من المسنين في العالم، حيث كان فيها ١,٦ شخص في سن ٦٠ أو ما فوقها مقابل كل شخص دون سن ١٥ سنة، تليها في ذلك اليونان، واليابان، وإسبانيا، وألمانيا. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون البلد الذي يسجل أكبر نسبة من المسنين في العالم هو إسبانيا، حيث سيكون فيها ٣,٦ أشخاص في سن ٦٠ فما فوقها مقابل كل شخص دون سن الـ ١٥ سنة. وأكثر بلدان العالم شبابا هي أوغندا حيث يوجد شخص واحد في سن ٦٠ أو ما فوقها من بين كل ٣١ شخصا في عام ١٩٩٨.

الشكل الثالث - النسبة المئوية لسكان العالم دون سن ١٥، وفي سن ٦٠ فما فوقها، وفي سن ٨٠ فما فوقها



المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة. الاحتمالات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨ (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريبا).

٢٧ - والتكوين الإقليمي للسكان المسنين يختلف كثيرا عن تكوين السكان من الأطفال. ففي عام ١٩٩٨، كانت المناطق الأكثر تقدما تضم نحو خمسي سكان العالم المسنين، ولكن لم يكن فيها سوى طفل واحد من بين كل ثمانية من أطفال العالم. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستضم المناطق الأكثر تقدما أقل من خمس المسنين في العالم. ومن التباينات الأخرى أن عدد المسنين من السكان خلال الفترة ٢٠٤٠-٢٠٥٠ سيظل آخذا في النمو بمعدل سنوي يتجاوز نسبة ١,٧ في المائة - وأن عدد السكان البالغين من العمر ٨٠ سنة فما فوقها سيتزايد بما نسبته أكثر من ٣ في المائة في السنة. وبحلول ذلك الوقت، سوف تقترب معدلات النمو في عدد السكان من الشباب والأطفال من الصفر. وبحلول عام ٢١٥٠، سيبلغ عدد الأشخاص من سن ٦٠ سنة فما فوقها ٣,٢ بلايين، أي ما يقارب واحدا من كل ثلاثة أشخاص. وسيكون واحد من كل عشرة أشخاص يبلغون ٨٠ سنة فما فوقها. ولن يكون دون ١٥ سنة سوى ما نسبته ١٨ في المائة من السكان. ويتجاوز عدد

النساء عدد الرجال في الأعمار المتقدمة. ففي الفئة العمرية ٦٠ سنة وما فوقها، كان ثمة ٨١ رجلا مقابل كل ١٠٠ امرأة على الصعيد العالمي في عام ١٩٩٨، وفي الفئة العمرية البالغة ٨٠ سنة فما فوقها لا تزيد نسبة الرجال عن ٥٣ رجلا لكل ١٠٠ امرأة.

٢٨ - ومن المحتمل أن يحدث هيكل الأعمار المتغير آثارا اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق وذلك عن طريق عوامل من قبيل النمو الاقتصادي، والمدخرات والاستثمار، والعمالة المعروضة وتوظيفها، ونظم المعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية والرعاية الطويلة الأمد، وعمليات الانتقال بين الأجيال، وتكوين الأسرة، وترتيبات المعيشة. ورغم أن الاهتمام بالنتائج المترتبة على الشيخوخة كان ذات يوم يقتصر على البلدان المتقدمة النمو، فقد انتشر الآن إلى صفوف البلدان النامية.

٢٩ - ونظرا لأن المدخرات تحفز على النمو الاقتصادي، فإن العلاقة بين المدخرات والتقدم في السن هي من القضايا الهامة في مجال السياسة العامة. وتبلغ معدلات الادخار ذروتها في نهاية الحياة العاملة وتهبط أثناء التقاعد، إلا أن أهمية هذا النمط بالنسبة للأداء الاقتصادي ليست واضحة. وتنتقل آثار التقدم في السن من خلال القنوات الثلاث التالية: انكماش قوة العمل، وانخفاض مدخرات الأسر المعيشية، وزيادة النفقات الحكومية المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والصحة. وتشير الدلائل إلى أن سرعة نمو الدخل في شرق آسيا تعزى جزئيا إلى تزايد نصيبها من السكان الذين هم في سن العمل. وأدى انكماش حصتها من صغار السن إلى تناقص النفقات الموجهة إلى الأطفال، مما أدى إلى ارتفاع في الادخار والاستثمار. وتُظهر الدراسات أن الاتجاهات الديموغرافية المواتية، مع ذلك، ليست كافية في حد ذاتها لتعزيز النمو الاقتصادي. وإنما اجتمع النمو في قوة العمل، والمرونة في أسواق العمل، والاستثمار في رؤوس الأموال البشرية، وتعزيز الناجح للصادرات معا لإيجاد فرص العمل.

٣٠ - والتغير الديمغرافي هو أيضا من العوامل الهامة المحددة للمعرض من العمالة. ففي أوروبا، ازداد عدد السكان الذين هم في سن العمل بسرعة أكبر من مجموع السكان، وقد أدى هذا إلى جانب زيادة في مشاركة المرأة في اليد العاملة وضعف استحداث فرص العمل إلى استمرار نسبة البطالة العالية. ومن الملامح الأخرى انسحاب المسنين الرجال من قوة العمل على نحو لم يسبق له مثيل. ويرجع تساؤل مشاركتهم، بدرجة جزئية على الأقل، إلى تحسن مزايا المعاشات التقاعدية وتيسير الأهلية للمطالبة باستحقاقات العجز والمعاشات التقاعدية.

٣١ - وتحت صعوبة الإبقاء على نظم المعاشات التقاعدية، على النظر في بدائل لنظم الدفع التقليدية أولا بأول، التي يدفع فيها العاملون الحاليون المزايا التي يتمتع بها المتقاعدون الحاليون. وتدور هذه المناقشات في إطار سياق أعم يعيد تعريف الدور الذي تضطلع به الحكومات في كخالة حد أدنى من الدخل للمسنين وأذنت بالابتكار والاختبار، ولا سيما فيما يتعلق بالتحويل إلى القطاع الخاص. وتدعم بعض البلدان، في مواجهة الإعسار، قابلية هذه النظم للبقاء برفع سن التقاعد. وفي أمريكا اللاتينية، قام بعض البلدان

بإعادة التشكيل من خلال اتباع نظم تجمع ما بين مخططات الادخار الإلزامي التي تقوم على الدفع أولا بأول والمخططات التي يديرها القطاع الخاص.

٢٢ - ويشكل تغير هيكل الأعمار أيضا تحديات في قطاع الرعاية الصحية والرعاية الطويلة الأمد. وتتركز هذه النفقات في أوساط المسنين من السكان، ولا سيما الطاعنين في السن. وقد أدت الزيادة الظاهرة في عدد الطاعنين في السن إلى ارتفاع النفقات الموجهة لرعايتهم ارتفاعا ملحوظا للأمن، مما أدى إلى تنفيذ إصلاحات رئيسية. ويرمي الكثير من هذه التدابير إلى احتواء التكلفة، وذلك بالتوسع في عدد دور رعاية المسنين، بوصفها بديلا للخدمات التي تقدم في المستشفيات وتوفير الرعاية النهارية والرعاية في فترات الراحة تمكينا للمسنين من البقاء في بيوتهم.

٢٣ - ويسفر التقاء الاتجاهات الديمغرافية وغيرها من الاتجاهات عن تقلص حجم الأسر المعيشية. ورغم أن الزيادة التي تحققت في العمر المتوقع تنطوي على ازدياد إمكانية السكنى معا، فإن النسبة المتوقعة للمسنين الذي يعيشون مع أحد أبنائهم آخذة في التناقص بسرعة في البلدان المتقدمة النمو. أما في البلدان النامية فما زالت السكنى معا تمثل الترتيب الغالب في المعيشة. ومع الوبوط في معدلات الخصوبة والنقص في أعداد مقدمي الرعاية، ثمة نزعة نحو انخفاض الدعم الأسري الذي يقدم للمسنين في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، مما يزيد الضغوط على الدعم الرسمي. وتعتمد معظم البلدان، ولا سيما في المناطق النامية، بصفة كلية تقريبا على الأسرة الممتدة، وعادة على المرأة، في توفير الرعاية للمسنين. وتتضرر من ذلك النساء العاملات، حيث تقع على كاهلهن المسؤولية الثلاثية المتمثلة في العمل، وتربية الأطفال، وتقديم الرعاية للوالدين المسنين. وتعزز بعض البلدان الدعم غير الرسمي عن طريق توفير "شقق الجدات" القليلة التكلفة أو بمنح الأولوية في الإسكان العام للأولاد البالغين الذين يعيشون مع والديهم.

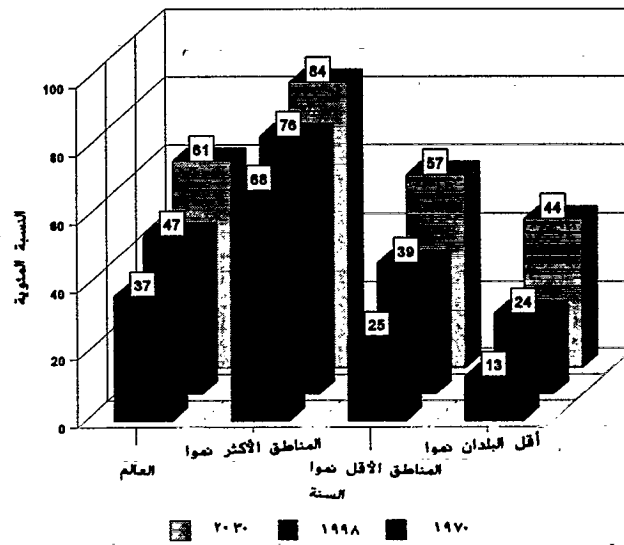
٢٤ - وتنطوي التغيرات في التوزيع العمري على آثار معقدة. ومن المسائل الهامة في هذا الصدد تخصيص موارد عامة محدودة. وعليه فإن التخطيط يتطلب وعيا بالتغيرات الديموغرافية. إذ على الرغم من طول مدة التقدم في العمر، فإن التكيف مع الشيخوخة ليس أمرا هينا، كما ظهر في حالة البلدان المتقدمة النمو. وإذا سلمنا بأن تحولات كبيرة في الهياكل العمرية يجري ضغطها داخل فترة زمنية قصيرة في البلدان النامية، سيكون الزمن المتاح أمام هذه البلدان للتكيف مع هيكل الأعمال المتغير أقل مما أتيج للبلدان المتقدمة النمو.

ثالثا - التوزيع السكاني، والتحضر، والهجرة الداخلية

٢٥ - من التحولات الرئيسية التي جرت أثناء القرن العشرين نمو المراكز الحضرية وتركيز السكان في مناطق الحضر. فقد كان العالم طوال التاريخ البشري ريفيا في المقام الأول. بيد أن هذه الحالة سوف تتغير في المستقبل القريب نظرا للزيادة في سرعة نمو المناطق الحضرية. وفي منتصف عام ١٩٩٨، كانت نسبة ٤٧ في المائة من سكان العالم تعيش في المناطق الحضرية (انظر الشكل الرابع). وينمو هذا العدد السكاني

الحضري بسرعة تتجاوز ثلاثة مرات سرعة نظيره الريفي. ويتوقع، نتيجة لذلك، أن يكون نصف سكان العالم من الحضري بحلول عام ٢٠٠٦. وسيعيش ما يقرب من ثلاثة أخماسهم في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٣٠.

الشكل الرابع - النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الحضرية، في الأعوام ١٩٧٠، و ١٩٩٨، و ٢٠٣٠



المصدر: شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، توقعات التحضر في العالم، تنقيح عام ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، ١٩٩٨).

٣٦ - ويتزايد عدد سكان الحضري بمعدل ٢,٣ في المائة في السنة. وتمثل الهجرة من الريف إلى الحضري نحو ٤٠ في المائة من النمو الحضري. ويتوقع أن ينخفض معدل النمو الحضري ليبلغ ١,٦ في المائة بحلول الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠. وبالرغم من تناقص معدل النمو السكاني الحضري، فإن متوسط الزيادة السنوية في عدد سكان العالم الحضري يكبر بصورة مطردة. وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٨، بلغت الزيادة السنوية ٥٠ مليون نسمة، ومن المتوقع أن تبلغ ٧٤ مليوناً بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٣٠.

٣٧ - ونسبة الرجال إلى النساء أعلى بكثير في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية في جميع أقاليم أفريقيا (فيما عدا شمالي أفريقيا)، فضلا عن جنوب آسيا وغرب آسيا، مما يُظهر أن غالبية المهاجرين في المدن من الذكور. أما في شمال أفريقيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا، كانت النسب بين الجنسين تقريبا واحدة في المناطق الحضرية والريفية، مما يدل على عدم وجود اختلاف من حيث نوع الجنس في التحضر. وفي جميع مناطق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن جميع المناطق الأكثر نموا، تدل نسب الرجال إلى النساء على أن نسبة التحضر بين النساء أعلى منها بين الرجال.

٣٨ - وزادت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في تجمعات كبرى تعدادها ١٠ ملايين أو أكثر من ٣ إلى ٧ في المائة في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٥، ويتوقع أن تبلغ ١١ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وهذه التجمعات السكانية الحضرية الكبرى، وهي ظاهرة حديثة العهد، أخذت في الكبر وفي التزايد على حد سواء. وكانت أكبر المدن في العالم في عام ١٩٩٨ هي طوكيو، وتعدادها ٢٨ مليوناً، ومكسيكو سيتي (١٨ مليوناً) وساوباولو (١٧ مليوناً). وبحلول عام ٢٠١٥، ستكون لاغوس ثالث كبرى التكتلات السكانية الحضرية في العالم (٢٥ مليوناً) بعد طوكيو (٢٩ مليوناً)، وبومباي (٢٦ مليوناً).

٣٩ - وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ زاد عدد المدن التي يسكنها ١٠ ملايين أو أكثر من ٣ إلى ١٨ مدينة. ومن بين المدن الـ ١٨ التي يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين أو أكثر في عام ١٩٩٨، توجد اثنتان في أفريقيا (لاغوس والقاهرة) و ٤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٢ في أمريكا الشمالية و ١٠ في آسيا. ويتوقع أن يبلغ عدد السكان بحلول عام ٢٠١٥، ما قدره ١٠ ملايين أو أكثر في ٢٦ مدينة (٧ في أمريكا الشمالية، و ٢ في أفريقيا، و ١٨ في آسيا، و ٤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). بيد أن نصف سكان العالم الحضر ما زالوا يسكنون مدناً صغيرة يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة.

٤٠ - وأوحت اتجاهات التحضر التي مرت بها البلدان المتقدمة النمو حتى الخمسينات بأن التركيز المتزايد للسكان الحضريين في مراكز حضرية يكبر حجمها باستمرار أمر طبيعي ملازم للارتفاع في نسبة الناس الذين يقطنون المناطق الحضرية. بيد أنه بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥، لوحظ في عدد من البلدان المتقدمة النمو اتجاه صوب "التحضر المضاد"، وهو عملية تفقد بها مناطق المدن الكبرى سكانها نسبياً لصالح مراكز حضرية أصغر حجماً. وعلى الرغم من توقع الزيادة في سرعة التحول عن التركيز السكاني في المناطق الحضرية الكبرى إلى المستوطنات المتوسطة الحجم والصغيرة في غضون الثمانينات، إلا أن الشواهد الأخيرة لا تؤيد هذا الاتجاه، وتشير إلى عودة الاتجاه إلى التركيز السكاني في الأماكن الحضرية الكبرى. وحدث أبرز تحول عكسي فيما يبدو في الولايات المتحدة خلال الثمانينات، رغم وجود دلائل أيضاً على أن معدلات النمو في باريس، ولندن، وغيرها قد ازدادت في الأعوام الأخيرة.

٤١ - وانتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ليس إلا شكلاً واحداً من الأشكال الممكنة للهجرة الداخلية. بل إن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، رغم التركيز عليها بصفة عامة، ليست مسؤولة عن النسبة الأكبر من المهاجرين الداخليين. ففي بلدان مثل إثيوبيا، والهند، وتايلند، التي لا

تزال بلدانا ريفية إلى حد كبير، تتسم الهجرة من منطقة ريفية إلى أخرى بدرجة أكبر من الأهمية، في حين أن الهجرة من منطقة حضرية إلى أخرى هي الأمر السائد في البلدان التي تتسم إلى حد كبير بالطابع الحضري (كما هو الحال في بروني دار السلام، وجمهورية كوريا في التسعينات، والبرازيل، وبيرو). ومعنى هذا أنه رغم إسهام الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما يقابلها من هجرة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية في إعادة توزيع السكان بين الحضر والريف في مراحل معينة من عملية التحضر، قد تكون أنواع الهجرة الأخرى (الهجرة من منطقة ريفية إلى أخرى والهجرة من منطقة حضرية إلى أخرى) أكثر أهمية في إعادة توزيع السكان، ضمن كل طبقة من الطبقات الجغرافية.

٤٧ - وتتفاوت مشاركة المرأة وفق نوع التدفق. ففي مصر، والهند، وباكستان، على سبيل المثال، تبرز مشاركة المرأة غالباً في التدفقات المتجهة صوب المناطق الريفية، ولا سيما في الهجرة من منطقة ريفية إلى أخرى. وفي المقابل، فإن مشاركة المرأة في الغنبلين، وتايلند، والبرازيل، وهندوراس، أكثر وضوحاً بكثير في التدفقات المتجهة صوب المناطق الحضرية، سواء كان ذلك من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية أو من منطقة حضرية إلى أخرى. وفضلاً عن ذلك، تميل أعداد النساء في جميع تلك التدفقات إلى تخلف أعداد الرجال بفاصل واسع. وتتباين مشاركة المرأة في الهجرة الداخلية عموماً (دون التمييز حسب نوع التدفق) تبايناً شديداً من منطقة إلى أخرى. ففي ١٥ بلداً تتوافر عنها البيانات اللازمة، تمثل المرأة ٤٧ في المائة على الأقل من المهاجرين الداخليين؛ وكما أشير أعلاه، فإن عدد النساء يفوق عدد الرجال بين المهاجرين الداخليين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة النساء من الهجرة الداخلية في الرأس الأخضر وإثيوبيا تزيد على ٥٠ في المائة، وفي نيبال، وتايلند، وزمبابوي، تتراوح هذه النسبة بين ٤٩ و ٥٠ في المائة.

٤٢ - وفي عام ١٩٩٨، بلغت نسبة الحكومات التي اعتبرت أنماط التوزيع السكاني فيها مصدر قلق شديد ٤٤ في المائة (انظر الجدول ٤). ورأت نسبة أخرى، بلغت ٢٩ في المائة، أن أنماط التوزيع السكاني فيها تشكل مصدر قلق طفيف. وفي الكثير من البلدان النامية، تكون سياسات التوزيع السكاني مرادفة بدرجة كبيرة للتدابير الرامية إلى خفض الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو حتى محاولة عكس اتجاهها، وذلك بغرض السيطرة على نمو المدينة الرئيسية أو غيرها من المناطق الحضرية الكبيرة. وتشير الدلائل إلى أن هذه السياسات لم تكن فعالة دائماً. واستجابة لهذا إلى حد ما، اعتمدت بلدان كثيرة سياسات مكانية ذات توجه ريفي قوي.

٤٤ - وما زالت معظم البلدان الأفريقية مهمة اهتماماً شديداً بخفض الهجرة المتجهة من المناطق الريفية إلى خارجها. ومن ثم كانت أفريقيا دائماً هي المنطقة التي بها أكثر الحكومات استياءً من أنماط التوزيع السكاني فيها. ففي عام ١٩٩٨، بلغت نسبة حكومات أفريقيا التي اعتبرت أنماط التوزيع السكاني فيها تشكل مصدر قلق شديد ٦٣ في المائة. ورأت نسبة أخرى، بلغت ٢٥ في المائة، أن التوزيع السكاني يمثل مصدر قلق طفيف. ولم تتعد نسبة الحكومات التي اعتبرت أن أنماط التوزيع السكاني فيها مرضية ١٧ في المائة. ومنذ أوائل الستينات، والبلدان الآسيوية تعرب عن الاستياء الشديد إزاء أنماط التوزيع السكاني

فيها. وفي عام ١٩٩٨، لم تتجاوز نسبة البلدان الآسيوية التي رأت أن أنماط التوزيع السكاني فيها مرضية ٢٠ في المائة؛ ورأى ٤٣ في المائة من تلك البلدان أن هذه الأنماط تشكل مصدر قلق شديد، واعتبرها ٣٧ في المائة من تلك البلدان مصدر قلق طفيف. ورأت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا أن أنماط التوزيع السكاني فيها تبعث على القلق. ففي عام ١٩٩٨، رأت نسبة تقل قليلا عن نصف بلدان المنطقة أن التوزيع السكاني يبعث على القلق الشديد، واعتبرها ٢١ في المائة من تلك البلدان مصدر قلق طفيف. وتوجد في أوروبا أعلى نسبة من الحكومات التي تعتبر أن أنماط التوزيع السكاني فيها مرضية، إذ بلغت هذه النسبة ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٨. ويضيد ٣١ في المائة من الحكومات بأن التوزيع السكاني فيها يعتبر مصدر قلق شديد، بينما يضيد ٢٠ في المائة بأنه يعد مصدر قلق طفيف.

الجدول ٤ - آراء الحكومات في التوزيع المكاني، ١٩٩٨

(عدد البلدان)

المجموع	مطلوب تغيير شديد	مطلوب تغيير طفيف	الرأي مرض	
				حسب مستوى النمو
١٧٩	٧٨	٥٢	٤٩	العالم
٤٤	٩	١٤	٢١	المناطق الأكثر نموا
١٣٥	٦٩	٣٨	٢٨	المناطق الأقل نموا
٤٧	٢٩	١٢	٦	ومنها أقل البلدان نموا

المصدر: مصرف بيانات السياسات السكانية، الذي تديره شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ "السياسات السكانية الوطنية" (منشورات الأمم المتحدة، ويصدر قريبا).

٤٥ - وفي حين أن حكومات كثيرة في شتى أنحاء العالم النامي تؤيد بشدة مفهوم التشجيع على وجود المدن الصغيرة والمدن المتوسطة الحجم، فإن كيفية التوصل إلى هذا الأمر أقل وضوحا بكثير. وفي السنوات الأخيرة اعتمد عدد من الحكومات أيضا سياسات تستهدف العمل جنبا إلى جنب مع قوى السوق بتوجيه الاستثمار الخاص إلى مناطق محددة، أو توفير الهياكل الأساسية في المناطق التي لا تحظى بخدمات كافية، أو إلغاء أشكال الدعم التي كانت فيما سبق تتسم بمحاباة المقيمين في أماكن معينة مثل العاصمة الوطنية. والفكرة الكامنة وراء هذا النهج هي إيجاد "ميدان متكافئ" تتساوى فيه قدرة عدد من مناطق البلد على اجتذاب المهاجرين المحتملين. وقد لا يشكل حجم المدن الضخمة في حد ذاته دائما متغيرا حاسما من متغيرات السياسة العامة. فالتحدي الرئيسي هو إدارة نمو المدن الضخمة بكفاءة. وتصبح إدارة النمو

الحضري أكثر أهمية، مع ما يسفر عنه تكامل الاقتصاد العالمي وتوسع التجارة الدولية والاستثمار الدولي من تغيير في قواعد النمو الاقتصادي الحضري في القرن الحادي والعشرين.

رابعا - النمو السكاني، والفقير، وتوفير الغذاء، والبيئة

٤٦ - تتسم المناقشات المتصلة بتأثير النمو السكاني على خطى التنمية الاقتصادية بأنها حامية ومثيرة للجدل على حد سواء. فقد شهدت العقود الأخيرة تأرجحا شديدا في التفكير بشأن العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية. فعلى وجه العموم، رثي أن آثار النمو السكاني السريع تتباين كثيرا حسب البلد، ومع مرور الوقت، ورثي أنها تعد ضئيلة نسبيا بالمقارنة بغيرها من العوامل المحددة للرخاء الاقتصادي. ورغم ذلك، هناك رأي عام يقول إن النمو السكاني السريع في كثير من البلدان النامية يزيد من صعوبة تحسين هذه البلدان لمستوى معيشتها.

٤٧ - وثمة حجج تشير إلى أنه باذخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة السكان ذوي الأعمار الأكثر إنتاجا من الوجهة الاقتصادية يمكن للموارد المحررة بفضل ذلك من رعاية عدد أكبر من السكان الأطفال أن تتجه توجها مثمرا نحو زيادة المشاركة في قوة العمل (ولا سيما مشاركة المرأة) وزيادة الاستثمار في كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري، مما يزيد من سرعة التنمية الاقتصادية. وفي عام ١٩٨٦، توصلت دراسة هامة أجراها مجلس البحوث الوطني التابع للولايات المتحدة الأمريكية إلى "... استنتاج نوعي مفاده أن انخفاض سرعة النمو السكاني مفيد للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية". وقد أطلق على هذا الأثر اسم "المكافأة الديموغرافية" (أو "الهبّة الاقتصادية") الناشئة عن انخفاض الخصوبة.

٤٨ - بيد أن أهمية هذا الأثر تعرضت للشك، نظرا لأنه لم يمكن لما يزيد على اثنتي عشرة دراسة استخدمت بيانات شاملة لعدة بلدان عن فترة الستينات والسبعينات أن تكشف عن وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين معدلات النمو السكاني وحصة الفرد من الناتج. بيد أن التقييمات التي أجريت مؤخرا قد كشفت عن وجود قدر كبير إلى حد ما من الارتباطات السلبية ذات الأهمية الاقتصادية بين التغيير السكاني ونمو حصة الفرد من الناتج، وذلك استنادا إلى البيانات المتوافرة عن فترة الثمانينات أو ما بعدها وكامل الفترة الممتدة ما بين الستينات وبداية التسعينات. ويبدو أيضا أن التأثير السلبي لارتفاع معدل الخصوبة على النمو الاقتصادي يكون أشد في البلدان الأفقر. كما تشير النتائج إلى أن انخفاض الخصوبة قد يسهم في تقليص الفقر.

٤٩ - وقد اتجهت الدراسات التي أجريت مؤخرا إلى أبعد من مجرد الربط بين معدلات النمو الاقتصادي والنمو السكاني، إذ فحصت على نحو مستقل العناصر أو الجوانب المختلفة للتغيير السكاني، وهي عناصر أو جوانب يمكن عندما تقتصر الدراسة على المعدل الكلي للنمو السكاني أن تؤدي آثارها في الغالب إلى إبطال بعضها البعض. وقد ركزت هذه الدراسات بصفة خاصة على (أ) التغييرات المتصلة بالتوزيع العمري على النحو المشدد عليه في عملية وضع الاقتصاديين لنماذج دورة الحياة، و (ب) وضع نماذج للعناصر

الديموغرافية (المواليد، والوفيات، والمهاجرين) على نحو ما يشدد عليه الأخصائيون الديموغرافيون ومحلو السياسات. وتكشف هذه التحليلات عن وجود آثار قوية بدرجة معقولة لجوانب محددة من التغيير الديموغرافي، حتى في الحالات التي يبدو فيها أن الأثر العام للنمو السكاني غير موجود. وتظهر هذه النتائج كيف يمكن للارتباط شبه الصغري بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي أن يخفي، خلال حقبة من التاريخ، الآثار التعويضية الهامة لعناصر التغيير السكاني.

٥٠ - وفي الوقت الحاضر، يشكل هذا مجالاً للعمل البحثي النشط الذي ما زال يشهد نشأة نماذج ونتائج جديدة. وفي حين وضح أن العوامل الديموغرافية تظل محتفظة بأهميتها عندما تدرج في التحليل المتغيرات الأخرى المستخدمة بصورة شائعة لفهم النمو الاقتصادي عبر الأمم، ما زالت هناك مسائل أخرى معلقة، بما فيها التوفيق بين النتائج الضعيفة وغير المتسقة المتعلقة بالفترات السابقة وبين النتائج القوية التي تلاحظ لدى إدراج بيانات أحدث. فهل تغيير تأثير النمو السكاني؟ وهل المسألة هي أنه حتى فترة قريبة لم يكن هناك سوى بضعة بلدان مضت عبر المرحلة الانتقالية للخصوبة بما يكفي لتكتسب آثار الهيكل العمري أهمية اقتصادية؟ وهل المسألة هي أن العواقب السلبية للنمو السكاني السريع المرتبطة بتقلص الفوائد العائدة على رأس المال والبيئة تتبدى للعيان وكأنها أهم نسبياً، من الآثار الإيجابية للحجم، مثلاً أو الابتكار/التغيير التقني المحفز، و/أو عمليات التغذية الراجعة المخففة؟ وهل هناك سمات فريدة مرتبطة بالأحوال الاقتصادية في الثمانينات (وهي فترة اشتملت على تعديلات هيكلية ذات شأن، وركود عالمي، وحروب، وموجات جفاف) وكذلك في أوائل التسعينات (وهي فترة اتسمت بصفة عامة بنمو اقتصادي أقوى) يمكن أن تفسر تغيير النتائج؟

٥١ - ومن المسلم به بصفة عامة أن السياسات الحكومية تحدد شكل وحجم التأثيرات السكانية على الاقتصاد. ومن المؤسف أنه لا يعرف إلا القليل جداً عن كيفية استجابة الحكومات للنمو السكاني السريع، فيما عدا السياسات الرامية إلى التأثير على النمو السكاني ذاته. وقد تجلّى في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية اتفاق في الآراء على أن انخفاض سرعة النمو السكاني يمنح الحكومات وقتاً للتكيف. بيد أن انخفاض سرعة النمو السكاني لا يكفل في حد ذاته ظهور سياسات وتغييرات مؤسسية مواتية. ويمكن أن يؤدي عدم إجراء التغييرات اللازمة المتصلة بالسياسات إلى إهدار هذا الوقت الذي يمنحه انخفاض سرعة النمو السكاني.

٥٢ - ومن المعتقد على نطاق واسع أن أهم عامل مسؤول عن الفقر هو بيئة الاقتصاد الكلي، ولا سيما العناصر الحاكمة لنمو العمالة. وبقدر ما تؤثر سرعة التغيير الديموغرافي تأثيراً سلباً على نمو الاقتصاد الكلي يؤثر بالتالي النمو السكاني السريع تأثيراً سلباً على الفقر كذلك. ولم تثبت الدراسات الإحصائية للبيانات المتعلقة بالاقتصاد برمته إثباتاً قاطعاً وجود تأثيرات ملحوظة للتغيير الديموغرافي على معدلات الفقر. بل إن البيانات المتعلقة بمستويات الفقر من الضالّة بحيث يتعذر دراسة هذه المسألة بالنسبة لمعظم البلدان على مدى فترة من الوقت.

٥٣ - وكثيرا ما يلاحظ أن الخصوبة العالية قد تشكل استراتيجية رشيدة للأسر الفقيرة استجابة لظروف ارتفاع الوفيات - فالخصوبة العالية لازمة لكفالة بقاء بعض الأطفال على قيد الحياة حتى البلوغ - وللاقتصاد التقليدي ذي التكنولوجيا المنخفضة الذي يمكن فيه للأطفال (غير المتعلمين) أن يبدأوا مساهمتهم الاقتصادية في سن صغيرة نسبيًا. بيد أن الظروف الراهنة في المجتمع المحيط بمعظم الفقراء اليوم تختلف اختلافاً بينا عن الظروف التي كانت سائدة في الأزمنة قبل الحديثة، وهي آخذة في التغير على نحو سريع. وتشير الدلائل المتوافرة من أسئلة الاستقصاء المباشر عن الرغبات المتعلقة بحجم الأسرة أن الآباء الفقراء الريفيين غير المتعلمين في كثير من البيئات يرغبون في الوقت الراهن في أسر أكبر قليلاً فقط من الأسر التي يرغب فيها نظراؤهم الأفضل حالا. والفارق الفعلي في مستويات الخصوبة بين الأوفر حظاً والأقل حظاً يميل إلى الزيادة كثيراً عن الفارق في حجم الأسرة المرغوب: فمن الواضح أن الفئات الأوفر حظاً تحرز مزيداً من النجاح في تحقيق حجم الأسرة المرغوب.

٥٤ - ورغم أن التوسع في الأغذية المتاحة للشخص في البلدان النامية قد ازداد بخطى تبعث على الإعجاب في العقود الأخيرة (من ٩٠٠ سعر حراري إلى ٦٠٠ ٢ سعر حراري في اليوم)، وازداد الإنتاج الكلي من الأغذية إلى أكثر من الضعف، فإن توزيع الأغذية غير متوازن وما زالت المجاعات وسوء التغذية مستشرية، وبخاصة في أفريقيا وأجزاء من آسيا. وفي مواجهة الضغوط الديمغرافية الآجلة الملحوظة، تشير المقارنة بين تقديرات السكان وتقديرات الحد الأقصى للسكان إلى أنه يمكن تجنب حالات النقص الغذائي المستمرة، ما دامت هناك تحسينات في إدارة إنتاج القطاع الريفي أو ما دامت هذه الإدارة تتسم بالحصافة. ومن العوامل الهامة في توفير الأغذية ضرورة وضع التكاليف البيئية المتزايدة في الحسبان. وتمثل أبرز أمثلة التغير البيئي في مجال الزراعة. وتكشف الدراسات التي أجريت على نطاق الكثير من البلدان والبيئات الإيكولوجية عن وجود ارتباط إيجابي بين إزالة الأحراج والنمو السكاني. وتتباين قوة هذه الارتباطات كثيراً بين البيئات المختلفة؛ وهي تعتمد على عوامل من قبيل القدرة على الحصول على الأرض وملكيته، والقيود المفروضة على الحراثة والجاذبية الاقتصادية النسبية لاستخدام أساليب الزراعة الكثيفة مقابل أساليب الزراعة الواسعة (والتي تتأثر بشدة بحيازة الأراضي والسياسات الحكومية)، وما شابه ذلك.

٥٥ - وترى حكومات كثيرة أن حجم السكان بها أو نموهم أو توزيعهم مدعاة للقلق فيما يتصل بالمشاكل البيئية. فتلوث المياه وكمية المياه العذبة وتدهور البيئة الحضرية من المجالات التي كثيراً ما يعرب عن القلق البالغ بشأنها فيما يتصل بتأثيرات السكان. وقلما تلتمس الحكومات فعلاً حلاً للمشاكل البيئية بالاقتصار على تغيير اتجاهات السكان أو تغيير توزيعهم. بيد أنها تفتيد في حالات كثيرة باتباع نهج للسياسات ما بين التدابير الرامية إلى التأثير على اتجاهات أو توزيع السكان وغيره من النهج الهادفة إلى التخفيف من وطأة المشاكل البيئية.

٥٦ - وبالنظر إلى طابع الموارد البيئية، فإن لاتباع الحكومات سياسات مستنيرة أهمية حاسمة فيما يتعلق بالتفاعلات بين السكان والبيئة. وحيث أن حالات قصور السوق والسياسات يمكن أن تكون واسعة النطاق، فإن آثار النمو السكاني التي قد تبدو سيئة يمكن أن تكون شديدة، رغم أن انخفاض سرعة النمو السكاني

قد لا يوقف التدهور البيئي، كما أن الآثار في كثير من البيئات قد تكون في الحقيقة ضئيلة نسبياً. والسبب في هذا أن التدهور البيئي سوف يستمر، بخطى أبطأ، إذا لم تتبع الحكومات سياسات تعالج حالات فشل السوق وتوفر الحوافز الملائمة لسلوكيات الأفراد/الشركات. وإمكانية زيادة الرخاء الاقتصادي المرتبطة بانخفاض النمو السكاني يمكن أن تنطوي هي ذاتها على ضغوط واقعة على البيئة. ومن ثم، يمكن أن يكون السبيل الأمثل هو النظر إلى آثار التغير الديمغرافي على أنها آثار "تعظم" الآثار الناجمة عن أسباب التدهور البيئي الأكثر جوهرية.

٥٧ - وتلخيصاً لما سبق، يرتبط تقليص الفقر، وتوفير الأغذية، والحفاظ على البيئة ارتباطاً كلياً بالتغير الديمغرافي والاقتصادي والسياسي. فالنمو السكاني السريع يمكن أن يفاقم من "الدوائر المفرغة" للأداء الذي يزداد سوءاً في كل من البعدين الأخيرين. ويمكن تسهيل مهمة فك هذه الشبكة المتفاعلة الأجزاء باتباع الحكومات سياسات تشجع على نمو الدخل، وتمكين الفقراء بتسليحهم بالتعليم والصحة، وتوفير الحوافز المشجعة على التصرف بحصافة عند تخصيص الموارد. ويمكن لهذه السياسات أن تؤدي إلى "دوائر حميدة" من التحسن المتزايد في الأداء في هذه الأبعاد الثلاثة جميعها. وفي مثل هذه الحالة، يقل احتمال النظر إلى الأطفال بوصفهم عوامل إنتاجية. ويتغير دور المرأة والرجل، ويزيد الطلب على خدمات الصحة الإنجابية. فالتغير الاقتصادي والتغير الديمغرافي قوتان تتفاعلان وتتأثران بالبيئات المؤسسية والسياسات الحكومية. ونتيجة لذلك، تعد السياسات السكانية عاملاً هاماً ضمن مكونات صنع السياسات اللازمة لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر، وتشجيع الإدارة البيئية الطويلة الأجل.

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/95.XIII.18، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.